

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٢٧

الجمعة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس..... (سويسرا)

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن تقتصر الوفود قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليق تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، وما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة. وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، تقتصر تعليقات التصويت على عشر دقائق.

وقبل أن نبدأ البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بالطريقة نفسها التي اتبعتها في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق" بدون تصويت.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/65/492)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): إذا لم يكن هناك

أي اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض عليها؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): ستقتصر البيانات

إذا على تعليقات التصويت. وقد أوضحت الوفود موافقتها إزاء توصيات اللجنة الخامسة في اللجنة، وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للسيد دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد بايرون (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب أعضاء الجمعية العامة اليوم وأعرض عليهم التقرير الخامس عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/65/188). واسمحوا لي أن أستهل بياني بالإعراب عن تمناي وأطيب تمنياتي لمعالي السيد جوزيف ديس ممثل سويسرا على انتخابه لرئاسة الجمعية.

في أروشا ولاهاي، طوينا سنة اتسمت بالعمل الشاق، لكن نتيجة لذلك يسرني أن أشير إلى التقدم الكبير المحرز في إنجاز ولايتنا. لقد تمكنا من تحقيق ذلك التقدم رغم العوائق الكبيرة، خاصة فيما يتعلق بالموظفين.

وطيلة السنة الماضية، كانت المحكمة مُنتجة للغاية في إصدار الأحكام. فقد أصدرت دوائر المحكمة سبعة أحكام ابتدائية وأربعة أحكام استئنافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير - أي من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ - وأصدرت حكما ابتدائيا إضافيا في آب/أغسطس. ونتوقع إصدار ثلاثة أحكام ابتدائية أخرى ونحو أربعة أحكام استئنافية جديدة قبل انتهاء العام الحالي.

وإلى جانب الأحكام، أصدرت الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف قرابة ٤٠٠ قرار خطي والعديد من القرارات والأوامر الشفوية. ومنتظر أن تصدر الأحكام في كل القضايا المنظورة أو التي ستنتظر أمام الدوائر الابتدائية قبل نهاية عام ٢٠١١.

إن عبء العمل كبير ويقسم بالتساوي بين القضاة الدائمين والقضاة المخصصين في الدوائر الابتدائية. وقد أثرت مسألة عدم المساواة في مدد وشروط خدمتهم مع الأعضاء من قبل. إنها مسألة مثار قلق كبير. فعمل القضاة المخصصين والتزامهم كان، وسيظل، لا غنى عنه لنجاح عملنا

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

البندان ٧١ و ٧٢ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام (A/65/188)

تقرير المحكمة الدولية لحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام (A/65/205)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي السابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؟

تقرر ذلك.

الموظفين، فيواجهون عدم يقين بالنسبة لمستقبلهم المهني، الأمر الذي يؤثر على معنوياتهم وعلى إنتاجيتهم.

أود أن أنتقل الآن إلى مسألة الفارين من وجه العدالة. لقد تمكن مكتب المدعي العام وفريق التعقب التابع له، بالتعاون مع السلطات الوطنية، من تأمين القبض على أحد الفارين - جان بوسكو أوينكيندي - في أوغندا. وحالته ضمن من تقرر إحالتهم إلى قضاء وطني. وفي حين يجري استكشاف عدة خيارات لبلدان الإحالة المحتملة، يظل التركيز على رواندا. وما زالت أنشطة الدعم التي تقوم بها المحكمة تواصل تعزيز القضاء الرواندي، وخصوصاً فيما يتعلق بحماية الشهود.

وعدد الفارين المتبقين انخفض الآن إلى ١٠. وهذا العدد ما زال يضم ثلاثة متهمين ممن كانوا يشغلون مناصب عليا: فليسيان كابوغا وبروتيس ميرانيا وأوغستين بيزمانا. ولذلك، أكرر الدعوة لكل الدول، لا سيما الدول الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى، وخصوصاً كينيا، لتكثيف التعاون مع المحكمة وتقديم كل المساعدة الضرورية لكفالة القبض عليهم في وقت قريب. لقد انقضى أكثر من ستة عشر عاماً. ولا نستطيع أن نتظر أكثر من ذلك لتحقيق العدالة. ولا بد لنا ألا نعطي الإشارة الخاطئة لجناء مزعومين بأن اختفاءهم الناجح طوال ١٦ عاماً سيجزون عليه بالإفلات من العقاب.

إن جانباً هاماً من عمل أمين سجل المحكمة يتمثل في البحث عن بلدان لنقل الأشخاص المحكوم ببراءتهم ومن قضاوا فترة سجنهم. وفي الوقت الحالي، يوجد ثلاثة منهم في بيوت آمنة في أروشا. وأحدهم موجود هناك منذ أكثر من أربع سنوات. ولا بد أن ندرك أن الالتزام الكامل بسيادة القانون يشمل تقبل أن أولئك الذين قُضِي ببراءتهم قانوناً أو من أتموا فترة سجنهم بحاجة إلى تمكينهم من أن يبدأوا

واستكمالهم في حينه. وبدونهم، ما كان بإمكاننا أن نحقق ما حققناه.

ونرحب كل الترحيب بالقرار الصادر في آذار/مارس ٢٠١٠ لحل هذه المسألة كأولوية للجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين (القرار ٦٤/٢٦١). وإذ تعرض تلك المسألة على اللجنة الخامسة في القريب العاجل، أطلب إلى الأعضاء وحكوماتهم أن يدعمونا في هذا الأمر تحقيقاً للإنصاف وكفالة استكمال عمل المحكمة بنجاح.

والحكم على إنجازات المحكمة، شأنها شأن غيرها من المحاكم، وطنية كانت أو دولية، سيكون من خلال نوعية محاكماتها وأحكامها وعلى كفاءة إدارتها القضائية. ونحن نواصل العمل جاهدين باحترام لكل من الناحيتين، ولكن في كل جهودنا نواجه عقبة رئيسية واحدة - ملاك الموظفين. فما زلنا نفقد العديد من أفضل موظفينا وأكثرهم خبرة. لقد ترك المحكمة ١٦٧ موظفاً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وهم يغادرون غالباً إلى مؤسسات أخرى في نفس المجال، حيث يمكنهم الحصول على عقود أطول أجلاً.

ففي دوائر المحاكمات، على سبيل المثال، فقدت ثلاث من القضايا الأربع المتعددة المتهمين منسقيها خلال الأشهر القليلة الماضية، وقبل شهرين فقط من إصدار الأحكام. وفي ظل هذه المغادرات، مع ما يترتب عليها من فقدان الذاكرة المؤسسية، لا سبيل إلى تجنب التأخيرات في عملية صياغة الأحكام. ولا نستطيع أن نستبدل أولئك الموظفين بسهولة. فنحن نواجه صعوبات في اجتذاب عدد كاف من المرشحين الجيدين بما يمكننا أن نعرضه عليهم من عقود مؤقتة في معظم الحالات. وينطبق هذا بصورة خاصة على المناصب الأعلى من فئتي ف-٤ و ف-٥. أما بقية

وأودّ أن أختتم كلمتي بأن أشكر مجدداً حكومات الدول الأعضاء على الدعم الذي قدّمته للمحكمة طوال السنوات الماضية. فقد سارت الجمعية معنا هذا المسار على مدى أكثر من ١٥ عاماً، ونحن بحاجة إلى دعمها في المراحل الأخيرة من هذه الرحلة، لما فيه مصلحة الضحايا والعدالة الدولية. وإننا نجهد لكسب هذا الدعم بجهودنا الملتزمة والدؤوبة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية

العامّة، أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتريك لبيتون روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد روبنسون (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية

أن أهنئ الرئيس على تولّيه رئاسة الجمعية العامّة، وأن أعرب عن امتناني على دعم بلده الثابت لأعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

إنه لشرفٌ لي أن أمثل أمام الجمعية اليوم بصفتي رئيساً للمحكمة، وأن أعرض تقريرها السنوي السابع عشر (A/65/205) على الجمعية العامّة.

لقد واجهت المحكمة تحديات غير مسبوقّة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لكنها أحرزت أيضاً تقدماً غير مسبوق في تنفيذ استراتيجية الإنجاز لديها.

فقد أُجريت عشر محاكمات متزامنة في قاعات المحكمة الثلاث، واختُتمت المحاكمة الثانية من المحاكمات الثلاث لعدّة متهمين، وهي قضية المدعي العام ضدّ روبوفيتش وآخرين. ونجحت المحكمة في تنفيذ الإجراءات في ١٠ محاكمات متزامنة، بمضاعفة عدد القضاة والموظفين، بحيث يعملون على أكثر من قضية واحدة. كما عالجت المحكمة ثلاث قضايا لانتهاك حرمة المحكمة، منهية اثنتين منها.

حياتهم من جديد كأشخاص أحرار. وأناشد حكومات الدول الأعضاء أن تقدم الدعم لكي يكون ذلك ممكناً.

إن التعاون بين الدول والمحكمة بمثابة طريق ذو اتجاهين. وخلال العام الماضي، استجاب مكتب المدعي العام لأكثر من ١٠٠ طلب للمساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بمحاكمات تجريها سلطات قضائية وطنية ذات صلة بجرائم ارتكبت في رواندا في عام ١٩٩٤. وعدد الطلبات من هذا القبيل أخذ في الازدياد، وخدمات المحكمة تغدو أكثر أهمية بالنسبة للسلطات القضائية الوطنية لأنها هي التي ستتحمل عبء مواصلة الكفاح ضد الإفلات من العقاب بعد إغلاق المحكمة. لذلك، علينا أن نتأكد من أن الآلية المتبقية ستكون قادرة على مواصلة تقديم الدعم الأساسي.

لقد قدمت المحكمة تقديراتها المنقحة لما تبقى من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وبالرغم من بعض التأخيرات، شهدنا تقدماً كبيراً في استراتيجيتنا للإنجاز، وعملية التقليل مستمرة. ولذلك، فإنني مقتنع بأن ما حققناه حتى الآن سيعطي الأعضاء الثقة والطمأنينة حتى يوفروا لنا الموارد الضرورية لاستكمال ولايتنا على وجه السرعة خلال فترتي السنتين الحالية والقادمة.

ويواصل مجلس الأمن مناقشاته بشأن هيكله وعمل آلية تصريف الأعمال المتبقية لمحكمتنا والمحكمة الشقيقة لنا في لاهاي. وسيساعدنا إصدار قرار متعلق بهذه المسألة في المستقبل القريب في التحضير بأفضل أسلوب ممكن للانتقال إلى تلك الآلية بتوقيت مناسب وسلاسة. وهذا العمل التحضيري مكثف الوقت والموارد، ولا سيّما فيما يتعلق بمحفوظات المحكمة. فهي ستوثق إرثنا وتشكل جزءاً من الذاكرة التاريخية للروانديين، وبالتأكيد للمجتمع الدولي برمّته. وعلينا أن نضمن أنه يمكن الوصول إليها بسهولة في المستقبل من جانب جميع المعنيين، والقطاع العام والباحثين.

الموظفين. وتلك العوامل مفصلة تماماً في تقريرني إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٠ (S/2010/270، المرفق الأول).

ويجب التأكيد على أن جدول المحاكمات الذي تُعدّه المحكمة مجرد جدول تقديري. ويصار إلى تقديره بالإشارة إلى عوامل مصنّفة بأهما في نطاق سيطرة المحكمة. ولكن هناك مؤثرات هامة على جدول المحاكمات، غير خاضعة لسيطرة المحكمة.

ونكتفي بمثال على ذلك، وهو أن السلطات الوطنية الصربية اكتشفت، في وقت سابق من هذا العام، أدلة جديدة متعلقة بست من قضايا المحكمة على الأقل، وهي بالتحديد ١٨ كُتبياً من المذكرات العسكرية لراتكو ملاديتش، زُعم أهما كُتبت أثناء الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥. ويمكن لاكتشاف هذه الأدلة الجديدة أن تؤخر جميع تلك المحاكمات، وهو ما لم يمكن توقّعه لدى إعداد تقديرات المحاكمات. وأغلب الظن أنه ليس من الممكن تأكيد التأثير المحدد لهذه الأدلة الجديدة، ولكن قد يبدو أن الحد الأدنى من التأخير سيكون فترة ثلاثة أشهر تقريباً.

وبصورة أعمّ، يجب أن يُفهم أن التقييمات التي تُجرى قبل بدء أي محاكمة، ليست حقاً سوى مجرد تخمينات. فعلى سبيل المثال، اعتبرت الدائرة الابتدائية في قضية كارادزيتش، لدى تقدير الوقت الذي ستستغرقه لإنجاز المحاكمة، أن من التقدير المعقول تخصيص وقت لكارادزيتش، يساوي الوقت المخصص لاستجواب شهود الادعاء، لأنها سمحت للادعاء باستجواب شهود كارادزيتش.

غير أن الحجم غير المسبوق للمادة المكتوبة التي عرضت من خلال الشهود اقتضت زيادة كبيرة في الوقت المخصص لاستجواب كارادزيتش كان من غير الممكن توقعها في مرحلة مبكرة من الإجراءات.

وهناك حالياً تسع محاكمات جارية، وقضية عاشره قيد الإعادة إلى مرحلة الإجراءات التمهيدية، عقب قرار دائرة الاستئناف بالموافقة على طلب المدعي العام إعادة المحاكمة في قضية هاراديناى وآخرين. ومن المتوقع أن تبدأ إعادة محاكمة هاراديناى في السنة الجديدة.

ويُنظر صدور الأحكام في محاكمة دورديفيتش في الشهر المقبل، وفي محاكمة غوتوفينا وآخرين في الشهر الذي يليه. وستُختتم في عام ٢٠١١ محاكمتان إضافيتان - هما قضية بيريسيتش والقضية الأخيرة تشمل عدّة متهمين وهي قضية برليتش وآخرين. ومن المنتظر اختتام خمس محاكمات، بينها إعادة محاكمة هاراديناى، في عام ٢٠١٢، كما ينبغي إنجاز القضية الأخيرة، قضية كارادزيتش في أواخر عام ٢٠١٣.

ولا يزال من المقرر إنجاز جميع قضايا الاستئناف بحلول نهاية عام ٢٠١٤، على الرغم من أن التأخيرات الجديدة، التي لا يمكن تفاديها في قضية كارادزيتش، تُظهر أن هذا الموعد أصبح تفاؤلياً بازدياد، وسيكون بحاجة إلى إعادة تقييم في وقت مناسب.

وبالإجمال، استكملت المحكمة الإجراءات المتعلقة بما مجموعه ١٢٦ شخصاً، وتبقى ١٣ قضية بانتظار الإنجاز.

وتواصل المحكمة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتسريع محاكمتها، من دون التضحية بأصول المحاكمات. ولكن، كما تُظهر مواعيد الإنجاز المتوقعة هذه، كان لا بد من إجراء تعديلات كبيرة على تقديرات إنجاز المحاكمات من الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. وهذه نتيجة عوامل غير منظورة، وليس للمحكمة سيطرة مباشرة عليها، بما فيها تهريب الشهود، وعدم حضور الشهود ومرض المتهمين، والتعقيدات المرتبطة بقضايا المتهمين الذين يمثلون أنفسهم وتناقص عدد

ما يبررها بالكامل، من البديهي أن لا يقبلها القضاة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية المحاكمة. بل يأخذون زمام المبادرة بإسداء النصح بشأن اتخاذ تدابير وتنفيذها لتقليص هذا التأخير، على سبيل المثال، بزيادة عدد جلسات الاستماع في المحكمة وتخفيض عدد الشهود الذين سيتم الاستماع إليهم في قضية ما. في قضية كارادزيتش، على سبيل المثال، أعلنت الدائرة الابتدائية عن اعترافها اتخاذ تدابير لتقليص التأخير الناتج عن قرارها الأخير بتخصيص مزيد من الوقت لكارادزيتش من أجل الإنصاف.

وفي ذلك الصدد، إنني ملزم بأن أذكر بأن القضاة، بل في الواقع جميع الموظفين في المحكمة، يشعرون بضغط استراتيجية الإنجاز وضغط المجتمع الدولي عليهم للإسراع في عمل المحكمة. وبوصفي قاضياً ورئيساً للمحكمة، على أن أقول أي أرى في ذلك مصدراً للقلق. فمن حق القضاة، بل لا بد لهم من العمل في بيئة خالية من جميع أشكال الضغط الخارجي، كيلا يتقوض استقلالهم القضائي. وفي ذلك الصدد ألاحظ أن التماسات قدمتها جهات تتهم القضاة باتخاذ قرارات لغرض وحيد يتمثل في الإسراع في الإجراءات، وقد زعمت تلك الجهات في بعض الحالات أن ذلك جاء استجابة لاستراتيجية الإنجاز وليس على أساس وقائع القضية ومن دون إيلاء أي اعتبار للإنصاف في تلك الإجراءات.

هناك أسباب أخرى واضحة للتأخير تشمل جميع المحاكمات التي تجريها المحكمة، وببساطة يتعذر تحاشي البعض منها. أولاً، مضاعفة عدد القضاة والموظفين. إن تحديد مواعيد جلسات الاستماع، والمداولات والمشاورات، عقدتها الحاجة إلى الأخذ في الحسبان التضارب بين التزامات القضاء والموظفين تجاه قضايا أخرى. وبينما زادت المحكمة من قدرتها على إجراء المحاكمات، من إجراء ست محاكمات في

تلك هي طبيعة المحاكمات، ولا سيما المحاكمات ذات الطبيعة المعقدة التي استمعنا إليها في المحكمة. وفي أحيان كثيرة فإن التقييمات التي حرت بأفضل النوايا قبل البدء بأي محاكمة بدت متفائلة أكثر من اللازم ما أن بدأت المحاكمة. وليس هناك شيء خارج عن المألوف في ذلك. وكما قلت في العديد من المناسبات السابقة، فإن تقدير مدة إجراءات المحاكمة والاستئنافات يدخل في سياق الفن أكثر مما يدخل في سياق العلم. ذلك أمر يتعين على المجتمع الدولي احترامه.

لقد شهدنا في المحكمة أن سوء الفهم لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالوقت المستغرق في إنجاز ولاية المحكمة جزئياً، إن لم يكن كلياً، مرده إلى حداثة الممارسة الجديدة المنخرطة فيها حالياً الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمحكمة. في الماضي، أهتت الأمم المتحدة عمل هيئات إدارية من قبيل عمليات حفظ السلام. لذلك طورت المنظمة ممارسة وثقافة فيما يتعلق باستراتيجيات الخروج لهذه الهيئات. ولكن المحكمة ليست هيئة إدارية. إنها محكمة قانونية، وبهذه الصفة تعذر دائماً التنبؤ بوقت إنجاز عملها، وهذا عنصر طبيعي في معظم ضروب العمل القضائي، وبخاصة في المحاكمات المعقدة كتلك المعروضة على المحكمة.

لا يمكن إنهاء عمل المحكمة كما لو كانت مخزراً لإنتاج الخبز. إذ لا يمكن إنهاؤها بشكل مناسب إلا بمراعاة الطابع القضائي الحساس لعملها. ومن الخطأ الكامل تطبيق هذا على المحكمة في المراحل الأخيرة من حياتها، باتباع العقلية والثقافة الخاصة بإغلاق هيئات إدارية من قبيل عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، لا بد من أن يؤثر ذلك على قدرة المحكمة، وفي الواقع، من الواجب إقامة العدل بطريقة منصفة ومحايدة كما يتضح في ما سيتلو.

ومهما يكن من أمر، أود أيضاً أن أشدد على أنه عندما يتبين أن من المتعذر تحاشي التأخيرات وأن لها

الأمانة العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة العمل مع مسجل المحكمة لإيجاد حلول عملية لمعالجة المسألة مع اقتراب المحكمة من إنهاء عملها.

وفي أثناء ذلك، لا تزال المحكمة تلح على اتخاذ الخطوات اللازمة في الوقت الذي نخسر فيه باستمرار موظفينا الأساسيين وذوي الخبرة منهم ويتعرض فيه إيقاع إجراءاتنا لتباطؤ كان بالإمكان تفاديه إذا قام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات عاجلة لتصميم حوافر لتشجيع الموظفين على البقاء في خدمة المحكمة إلى حين أن يصبح من غير الضروري الاحتفاظ بهم.

وأود أن أضيف أن الجدول الزمني المستكمل للمحاكمات قد أسفر عن تقديم ميزانية تكميلية معروضة الآن على الجمعية. وقد قامت المحكمة بذلك عن إدراك تام لحساسية المناخ الاقتصادي الراهن ولم تطلب سوى ما اعتبرته ضرورة ملحة لكفالة قيامها بعملها بدون الإضرار به. وفي ذلك الصدد، ألاحظ أن كفاءة وإنتاجية المحكمة تتجاوز إلى حد كبير المؤسسات المماثلة الأخرى. وذلك برغم التحديات العديدة التي واجهتها في الفترة المشمولة بالتقرير.

ثمّة أمر أخير أجدي مضطرا إلى إثارته في الجمعية مرة أخرى. أعني بذلك التزامي، بوصفي رئيس المحكمة، بالسعي إلى إنشاء صندوق استئماني لصالح الضحايا من يوغوسلافيا السابقة. إن المحكمة الجنائية الدولية والدول الـ ١١٣ التي صادقت على نظام روما الأساسي قد أوضحت، بإنشائها صندوق ائتمان لصالح الضحايا، قبولي بأن العدالة ليست عقابا فحسب بل يجب أيضا أن تكون عملية تصالحية من أجل ضمان استمرارية السلام. إنني عازم، بوصفي رئيس للمحكمة، على التحرك لوضع حد لهذا الوضع الشاذ، آملا أن ألقى مساندة الجمعية في القيام بذلك العمل.

آن واحد إلى إجراء ١٠ محاكمات في آن واحد، ولم ينظر إلى ذلك بوصفه زيادة مقارنة في مواردها.

وثمة عنصر آخر أثر على عملنا ألا وهو استمرار رحيل موظفي المحكمة الذين يتمتعون بخبرة كبيرة سعيا إلى وظائف أكثر أمنا في أماكن أخرى. وما يزال الموظفون ذوو الخبرة يتركون بمعدل يبعث على القلق. وفي الدوائر وحدها شهدت المحكمة تناقصا طوعيا في الموظفين بنسبة ١٢ في المائة. إن حالات الرحيل تلك لها تأثير عميق على سرعة إنجاز المحاكمات والاستئنافات في المحكمة. وقد حذرت باستمرار مجلس الأمن وهذه الجمعية بأن عمل المحكمة سيكون عملية ممتدة إذا لم نتمكن من الاحتفاظ بالموظفين ونرغم باستمرار على تعيين وتدريب موظفين جدد.

لقد طلبت إلى الأمم المتحدة مساعدة المحكمة في وضع حوافر للاحتفاظ بالموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا. وقد حددت أيضا تدابير يمكن اتخاذها للتخفيف من معدلات التقليل الطوعي. ولكن حتى الآن لم يتحقق شيء يذكر.

لقد منحتنا الجمعية العامة قدرا من الأمل باتخاذها القرار ٢٥٦/٦٣ في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والذي أذن للمحكمة منح عقود للموظفين وفقا لتخفيض الوظائف المخطط له ومواعيد المحاكمات الجارية. ولكن على الرغم من وضوح اللغة والقصد في القرار، لم ينفذ لأن السلطات المسؤولة عن الميزانية في مقر الأمم المتحدة تعتبر المحكمة غير قادرة على عرض عقود الموظفين غير مرتبطة بالمقترحات الواردة في الميزانية المعتمدة.

بدافع من اليأس، التمسست مباشرة مساعدة مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه من هذا العام، واستجاب المجلس باتخاذ القرار ١٩٣١ (٢٠١٠) الذي نوه بأهمية رفق المحكمة بعدد كاف من الموظفين لإنجاز عملها بسرعة، وطلبت من

رئيسا المحكمتين، بالرغم من كل الصعوبات، من تحقيقها خلال العام المنصرم؛ ونحن نحثهما على الاستمرار في ذلك النهج خلال الفترة الانتقالية القادمة بما تحمله من تحديات.

يشير تقرير المحكمتين إلى أن ثمة إنجازا ملموسا قد تم تحقيقه خلال العام المنصرم وهو، كما أسلفت، أمر يستحق التقدير الصادق. ويكشف التقرير أن المحكمتين قد تابرتا في جهودهما لإنجاز ما تبقى من أعمال، على صعيد المحاكمات والاستئنافات على السواء، وقد حالفهما النجاح في ذلك بشكل ملموس حتى اللحظة. وبدون الرجوع إلى الإحصاءات، أود أيضا أن أشيد بالمحكمتين على جهودهما لإلقاء القبض على المهربين وأود أن أشكر رئيسي المحكمتين مناشدة الدول الأعضاء الاستمرار في التعاون معهما لتقديم الذين لا يزالون هاربين إلى المحاكمة. فيما يخص تزانبا، أؤكد للجمعية أن حكومتنا ستواصل تقديم مساعداتها للمحكمتين بكل ما تملك من وسائل.

مما يثلج الصدر قيام المحكمتين باتخاذ تدابير هامة استعدادا لاحتتام أعمالهما، بما في ذلك التدابير الموجهة نحو سد الفجوات المخلة في إقرار العدالة الجنائية الدولية. وعلى سبيل المثال، تم في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تعزيز نشر المعلومات بشأن أنشطتها. كما أمكن، بفضل المساهمات المالية السخية من شركاء التنمية، تنفيذ مشروعات اتصال رامية إلى إذكاء وعي الشباب ومنع وقوع الإبادة الجماعية في منطقة البحيرات الكبرى. إن أنشطة بناء القدرات لصالح المهنيين القانونيين في رواندا تبشر بأنه لن يكون هناك فراغ بعد أن تنتهي المحكمة من عملها حيث أن السلطات الوطنية ستتمكن من المضي قدما في التعاطي مع القضايا المتبقية. ونود أن نشكر جميع الشركاء الإنمائيين الذين قدموا مساعدات مالية للمحكمة وناشد الآخرين أن يحدوا حذوهم.

في الختام أود أن أطمئن جميع الدول الأعضاء بأن التزام المحكمة باستراتيجية الإنجاز التزام لا حيدة عنه وأنا نتخذ كل ما بوسعنا من تدابير للتسريع بالمحاكمات دون المساس بحقوق المتهمين في محاكمة عادلة. كما أطلب من جميع الدول الأعضاء التأمل هنيهة في الإنجازات المشهودة للمحكمة. حتى عهد قريب، لم تكن العدالة الجنائية الدولية سوى حلم في خيال الباحثين عن عالم أكثر أمنا وعدلا. وما هو الحلم قد تحقق الآن. لقد برهنت المحكمة للمجتمع الدولي على أن القانون الإنساني الدولي مجموعة قوانين قابلة للإنفاذ، وأنه يضع قيودا لتصرفات كبار المسؤولين، وأن سيادة القانون حقيقة حية تنفس وتشكل جزءا من نسيج حضارتنا. وتجسد المحكمة طموحات المجتمع الدولي في أن تسود العدالة على الإفلات من العقاب فذلك أمر لنا جميعا مصلحة فيه.

لتلك الأسباب يمكن القول إن عمل المحكمة الذي كُلفنا به ليس حصرا علينا بل هو في واقع الأمر عمل جميع الحاضرين هنا اليوم. لذلك أناشد جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة أن تعيننا على القيام بالتزاماتنا لاحتتام عمل المحكمة بسرعة وإنصاف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد عيدي (جمهورية تزانبا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي بأن أشكر، باسم وفدي، رئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، السيدين دينيس بايرون وباتريك روبنسون على الترتيب، على تقريريهما الجامعين أمام هذه الجمعية. وأود أن أعرب عن خالص تقديري حكومتي للجهود الكبيرة التي بذلها الرئيسان لقيادة عمل المحكمتين على نحو لاقى ارتياح الدول الأعضاء. وتتمنّي تزانبا عاليا حجم الإنجازات التي تمكّن

الأساسي لقدرة المحكمة على إنجاز ولايتها“ (A/65/188)، الفقرة ٨٥). إننا نهيّب بالدول الأعضاء أن تبدي هذا التعاون. كما أننا نحث الدول الأعضاء على التعاون فيما يتعلق بالأشخاص الذين برئت ساحتهم وتمت إدانتهم، وعلى مواصلة تقديم الموارد اللازمة للمحكمتين لكي تتمكننا من إنجاز أعمالهما في الإطار الزمني المحدد.

وإذ تقترب المحكمتان من إنجاز ولايتهما، فقد ظلت جمهورية ترازيا المتحدة تتابع باهتمام كبير المداولات في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن، برئاسة أستراليا، بشأن مختلف الخيارات المتعلقة بآلية الأعمال المتبقية وبمحفوظات المحكمتين. ولهذا الغرض، تعتبر حكومة ترازيا أن من المستصوب أن يستمر الاحتفاظ بالسجلات الحساسة للمحكمتين، التي تتضمن سجلات سرية، في بيئة آمنة وسلمية ومستقرة، ويمكن للأمم المتحدة والأشخاص المفوضين الوصول إليها بدون عقبات وشواغل أمنية أو قيود سياسية.

إن ترازيا مستعدة للاستمرار في استضافة آلية الأعمال المتبقية والمحفوظات بالقدر نفسه من التفاني والالتزام الذي أبديناه خلال عملية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منذ إنشائها، وهي ترغب في ذلك. إننا نعتقد بقوة أن الهياكل الأساسية القائمة أصلاً ملائمة للاحتفاظ بسجلات المحكمة بوصفها مؤسسة هامة للدراسة التاريخية لفائدة أجيالنا القادمة.

وفي الختام، أود أن أجدد التزام حكومة بلدي بقضية العدالة الجنائية الدولية قولاً وفعلاً. وسوف نستمر في توفير المرافق اللازمة من أجل إنجاز أعمال المحكمة بطريقة سلسة، ولكفالة أن يتم التعامل مع جميع المسائل المتعلقة بمهام الأعمال المتبقية في ترازيا بالعناية الفائقة وبالحرص الواجب.

تجدر الإشارة بشكل مماثل إلى أن المحكمتين قد أدتا دوراً هاماً في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز قضية العدالة الدولية. إننا، بوصفنا البلد المضيف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قد واصلنا، بموجب أحكام اتفاق المقر، تيسير عملياتها على نحو سلس. وسنستمر على ذلك المنوال خلال المرحلة الانتقالية هذه نحو احتتام نجاح لولاية المحكمة.

غير أننا نلاحظ مع الشعور بالقلق أن المحكمتين قد واجهتا تحديات عديدة في السنوات الأخيرة، وبخاصة في مجال التوظيف الذي يتسم بالصعوبة. لقد اضطر بعض الموظفين إلى ترك العمل سعياً إلى وظائف أكثر استقراراً وثباتاً في مواقع أخرى في منظومة الأمم المتحدة. إننا نناشد الجمعية العامة أن تقول كلمتها في تلك المسألة الدقيقة التي تعيق الانتقال السلس إلى انتهاء ولاية المحكمتين.

وبالمثل، فإننا نلاحظ بأن التقارير قد كشفت عن أن المحكمتين استمرت في مواجهة العراقيل بسبب النقص في عدد البلدان التي تطوعت لاستقبال الأشخاص الذين برئت ساحتهم والتي يمكن فيها للأشخاص المدانين قضاء مدة عقوباتهم.

والتحدي الآخر الذي تواجهه المحكمتان هو عدد المتهمين الفارين الذين ما زالوا طلقاء. ولذلك، نهيّب بالدول الأعضاء أن تواصل التعاون في البحث عن الفارين لتقديمهم إلى العدالة أمام المحكمتين. وسيحقق ذلك التعاون الكثير من أجل منع الإفلات من العقاب، وفي الواقع، لتوجيه رسالة قوية إلى مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية. وبصورة عامة، سيعزز ذلك التعاون التحقيق الكامل للمبدأ الشهير ”إما التسليم أو المحاكمة“، وبالتالي، سيحرم مرتكبي الجرائم البشعة من الملاذ الآمن.

وكما ورد على نحو مستصوب في تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: ”يظل تعاون الدول هو الركن

العدالة الجنائية الدولية قائمة فعلاً وسائدة، وسيحاسب مرتكبو الجرائم على جرائمهم المشينة عاجلاً أو آجلاً.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بأن تعاون الدول - ولا سيما التعاون في تقديم من صدرت بحقهم لوائح الاتهام إلى العدالة - يظل الركن الأساسي في قدرة المحكمتين على إنجاز أعمالهما. وفي هذا الصدد، يشيد الاتحاد الأوروبي بتعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات الأوغندية في اعتقال غريغوار نداهيماننا، وإيدلفونس نيزييماننا، وجون بوسكو أوينكيندي، وإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال العام المنصرم.

ولكن، وعلى الرغم من النداءات المستمرة للمجتمع الدولي، ما زال ١٢ متهما طلقاء، وقد صدرت بحق اثنين منهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وصدرت بحق ١٠ أفراد منهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعدم إلقاء القبض على هؤلاء المتهمين لا يزال مصدر قلق بالغ للاتحاد الأوروبي. ومن بين أولئك الذين ما زالوا طلقاء خمسة من المتهمين الرئيسيين المزعوم أنهم مسؤولون عن ارتكاب أخطر الفظائع، بمن فيهم تاتكو ملاديتش، وغوران هادزيتش، وفيليسيان كابوغا. إننا نثيب بجميع الدول، ولا سيما دول المناطق ذات الصلة، مواصلة تكثيف جهودها لكفالة إلقاء القبض على جميع المتهمين وتسليمهم إلى المحكمتين.

والاتحاد الأوروبي يحيط علماً بأن تعاون صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كان مناسباً بصورة عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كانت بعض المسائل الهامة لم تعالج بعد. ومع أن هناك الكثير من الأمثلة المحمودة للتعاون، ما فتئ الاتحاد الأوروبي يحث الدول كافة على التعاون مع كل من المحكمتين في الحال وبدون شروط، في امتثال تام

إننا نأمل أن نتمكن من تقديم المساعدة كما فعلنا على الدوام. وستتمكن معا من التغلب على جميع تلك العقبات.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود؛ وليختنشتاين، البلد في رابطة التجارة الحرة الأوروبية، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وأرمينيا، وجورجيا.

ومرة أخرى في هذا العام، يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على دعمه الثابت للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن كلا المحكمتين تسهمان إسهاماً قيماً في تحقيق هدفنا المشترك بشأن إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة. ويشكر الاتحاد الأوروبي الرئيس روبنسون والرئيس بايرون على تقريريهما (A/65/188 و A/65/205)، ويشيد بهما على ما بذلاه من جهود لإنجاز أعمال المحكمتين.

وقد أدت المحكمتان دوراً رئيسياً في تعزيز سيادة القانون والاستقرار والمصالحة في الأجل البعيد - ولا يقتصر ذلك على البلقان ورواندا فحسب. فقد كان للاجتهاد القضائي لديهما آثار واسعة النطاق. ومنذ إنشاء المحكمتين، جسدتا الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب ورفض المجتمع الدولي للسماح بإفلات مرتكبي أخطر الجرائم ذات الاهتمام الدولي من يد العدالة. وقد ظلت المحكمتان تؤديان دوراً ريادياً في إيجاد الاجتهاد القضائي التي تستلهمه جميع الولايات القضائية الوطنية والدولية، التي سيتعين عليها النظر في تلك الجرائم. ويشهد سجل كل منهما على ذلك. إن

الذي سيسمح للمحكمة الدولية بالتالي بإنجاز عملها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بدعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرة القضاء الرواندي.

والاتحاد الأوروبي يأسف للتخلف مرة أخرى عن التوقيات المحددة للإنجاز نتيجة لعدد من العوامل، بعضها خارج عن سيطرة المحكمة، ومن بينها التأخر في إلقاء القبض على متهمين فارين ونقلهم. ويحث الاتحاد الأوروبي المحكمتين على مواصلة تحديد مزيد من التدابير لإنجاز عملهما بأكبر قدر ممكن من الفعالية والسرعة. ومع ذلك، ينبغي استكمال عمل المحكمتين بطريقة منتظمة وألا يؤثر ذلك على نوعية إجراءات التقاضي أو الأصول القانونية الواجبة. ونحن نقر بأهمية توفير موارد كافية والإبقاء على الموظفين المؤهلين لتمكين المحكمتين من استكمال إجراءاتهما في أسرع وقت ممكن. مع ذلك، وفي نفس الوقت، من المهم أن تستخدم المحكمتان الموارد المتاحة لديهما بأجمع السبل الممكنة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً بالتقدم بشأن المسائل المتبقية الذي أحرزه الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين الدوليتين، بما في ذلك إعداد مشروع قرار ومشروع لائحة بشأن إنشاء آلية متبقية. ونقدر تقديراً عالياً العمل المفتوح والشفاف للفريق العامل غير الرسمي فيما يتعلق بتلك المسائل تحت قيادته النمساوية. ونحن مستعدون للعمل مع مجلس الأمن لإيجاد أكثر الحلول ملاءمة وتوفيراً للتكاليف لمسألتي الإرث والمهام المتبقية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي كذلك فكرة إنشاء مراكز للمعلومات في بلدان يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا تيسيراً لوصول المهتمين إلى السجلات العامة للمحكمتين.

السيدة روبرتسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا. تود كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن تغتنم هذه

لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن إلقاء القبض على الفارين من وجه العدالة أو تسليمهم، ونقل أي وثائق يطلبها المدعيان العامان.

وما برح الاتحاد الأوروبي يلتزم بكفالة أن يواجه جميع المتهمين العدالة. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكر بأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أمر أساسي لعملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب.

أما بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن الاتحاد الأوروبي يحيط علماً مع التقدير بأن المدعي العام أجرى مناقشات رفيعة المستوى ومفيدة مع مسؤولين من عدة دول بشأن مسألة التعاون مع مكتبه، إلا أنه يأسف لأن التعاون مع كينيا ما زال يمثل تحدياً كبيراً. والاتحاد الأوروبي يدعو السلطات الكينية إلى أن تنخرط في مزيد من المناقشات مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مثلما عرض ممثل كينيا في مناقشة مجلس الأمن في ١٨ حزيران/يونيه من هذا العام، بشأن مكان وجود المهرب فليسيان كابوغا حالياً (انظر S/PV.6342).

واعترافاً بالقدرة المحلية المعززة، دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى نقل جميع المتهمين من الفتتين الدنيا والمتوسطة إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة لحاكتهم أمام محاكم محلية. والاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود التي تبذلها رواندا حالياً، بالتعاون مع مانحين دوليين، لتعزيز النظام القضائي الرواندي وتعزيز قدرتها على النظر في قضايا تحيلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إليها، ويعرب عن الأمل في أن تتيح هذه الإصلاحات للمحكمة الدولية نقل قضايا المتهمين من المستوى الأدنى إلى المحاكم الرواندية لحاكتهم أمامها، الأمر

يتمثل في حالة المتهمين الفارين الاثني عشر. ولا بد من تسليم جميع المتهمين المتبقين، وأن تبذل الدول جهوداً خاصة لكفالة تقديم المتهمين من كبار المسؤولين راتكو ملاديتش وغوران هاديتش وفليسيان كابوغا وبروتاييس ميرانيا وأوغستين بيزمانا للمحاكمة. وكما لاحظت المحكمتان، فإن اتخاذ السلطات المعنية تدابير حاسمة ومكثفة أمر شديد الأهمية في هذا الصدد.

ولا يقل أهمية أن يستجيب المجتمع الدولي لنداءات المحكمتين للمساعدة في بلورة نهج خلاقة للمعاونة في الإبقاء على الموظفين الأساسيين. وتقبل بكون أن المحكمتين مطالبتان بالاضطلاع بعبء عمل أكثر إرهاقاً في الوقت الذي تفقدان موظفين ذوي خبرة بمعدل مزعج، حيث يسعى الموظفون بحثاً عن وظائف توفر لهم قدرأ أكبر من الأمن الوظيفي. ونأمل أن تواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة الأخرى العمل مع أميني سجل المحكمتين لإيجاد حلول عملية لهذه المشاكل الملحة للغاية.

وتدرك كندا وأستراليا ونيوزيلندا أن إنجاز ولايتي المحكمتين لا يعني انتهاء كل مهامهما. من المفهوم منذ وقت طويل أنه لا بد من مواصلة أنشطة - مثل محاكمة الفارين الذين أُلقي القبض عليهم بعد ذلك، وإنفاذ الأحكام القضائية، وحماية الشهود، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية وإدارة المحفوظات. ونرحب بالجهود المبذولة من قبل المحكمتين في ذلك الصدد، وأيضا الجهود المضطلع بها من قبل حكومة رواندا للتصدي للعقبات أمام إحالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لدعاوى إلى رواندا.

ونلاحظ أيضا التقارير والتوصيات التي قدمها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن فيما يتعلق بإنشاء آلية لتنفيذ المهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة

الفرصة لإعادة تأكيد دعمنا القوي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونشكر القاضي روبنسون والقاضي بايرون على حضورهما هنا اليوم، وعلى ما قدماه لنا من عرض شامل لتقريري محكمتيهما (A/65/205 و A/65/188).

نعتقد أنه يمكن للمحكمتين والمجتمع الدولي أن يفخرا بالإنجازات الكثيرة التي حققتها المحكمتان حتى الآن. لقد أسهمت المحكمتان إسهاماً لا مثيل له في هدف المجتمع الدولي بإنهاء الإفلات من العقوبة عن الجرائم الجسيمة. وقرارات المحكمتين واجتهادتهما قد أثرت فهنا للإبادة والجرائم التي ترتكب ضد البشرية وجرائم الحرب، إلى جانب ممارسات القانون الجنائي الدولي وإجراءاته. ومن خلال دعم تطوير المحاكم الوطنية، عززت المحكمتان سيادة القانون. وعن طريق تواصلهما وأنشطتهما التنسيقية، دعمت المحكمتان المصالحة وبرهننا على أن السلام والعدل يمكن السعي إليهما في نفس الوقت.

ونرحب بالجهود المبذولة للاستفادة من الإرث القانوني والمؤسسي للمحكمتين لإثراء عمل المحاكم الجنائية الدولية الأخرى، وتعزيز النهوض بالعدالة الجنائية الدولية.

وتعرب كندا وأستراليا ونيوزيلندا عن التقدير للجهود التي تبذلها المحكمتان لتحقيق الأهداف المرسومة في استراتيجيتي الإنجاز لكل منهما. ونرحب بصفة خاصة بتنفيذ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتوصيات فريقها العامل المعني بتعجيل سير المحاكمات وإصدار المحكمة الجنائية الدولية لرواندا توجيهات الممارسة بهدف تحسين إدارة المحاكمات.

وتدرك كندا وأستراليا ونيوزيلندا أنه في الانتقال إلى مرحلة استكمال عملهما، تواجه كل من المحكمتين تحديات كبيرة. وواضح من تقريري المحكمتين أن ثمة شاغلاً رئيسياً

لجعل القانون الدولي متفقا مع الحس الأخلاقي للبشرية من أجل كفالة وصول يد العدالة إلى كل زاوية من زوايا العالم. ومن مسؤوليتنا أن نضمن أن تركة المحكمتين، بعد إخلاء المكتب الأخير في مقر المحكمتين بسنين، ما يزال صوتهما مدويا. ولكن كيف يمكن فعل ذلك؟ ما هي تركة المحكمتين أو ما الذي ينبغي أن تكون عليه على وجه الدقة؟

يدور في خاطري أن تركة المحكمتين ذات ثلاثة أبعاد. أولا، على المستوى التقني، بنت المحكمتان أساسا لتطوير القانون الجنائي الدولي. وستخلف المحكمتان أصولا قانونية قيمة تشمل لائحة الإجراءات وممارسات وأحكام المحكمتين.

ثانيا، بذرت التركة المؤسسية للمحكمتين بذور إنشاء محاكم جنائية دولية ومختلطة أخرى حول العالم. حددت المحكمتان، بعد أن أسهمتا بالتزامن في تطوير الهيئات القضائية الوطنية للقيام بالإجراءات القضائية المنصفة والفعالة المتعلقة بجرائم الحرب، المعيار لترسيخ مبدأ التكامل في نموذج العدالة الدولية.

ثالثا، تذكّرنا تركة إحلال السلام والاستقرار الإقليميين بأنه لا يمكننا أن نطرح جانبا الطغيان والعنف إلا حينما نجعل جميع الناس مساءلين أمام القانون. واليوم، فعلت المحكمتان الكثير لتوفير الإحساس بالعدالة والمصالحة للضحايا وللمجتمع برمته.

والسؤال التالي هو: ما الذي يمكننا أن نفعله لكفالة استغلال أوجه التقدم القانوني والمؤسسي الذي نجم عن المحكمتين؟ وبإيجاز، كيف يمكننا أن نؤمن التركة؟

وسيكون ملاط ذلك الجهد استراتيجية الإنجاز للمحكمتين وبعد ذلك آليات تصريف الأعمال المتبقية. وعلى الرغم من أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن يواصل تحديده للمهام

الجنائية الدولية لرواندا. ونحن نشجع على المناقشة المستمرة لتلك المسائل. وعلى الرغم من أن الحالة التي تواجهها كل محكمة جنائية حالة فريدة فإن تلك المناقشات ونتائجها النهائية ستكون بدون شك ذات مساعدة كبيرة لمستقبل التخطيط المضطلع به فيما يتعلق بالدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا والمحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة للبنان.

والإنجاز الناجح لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا سيقضي التعاون والدعم من قبل جميع الدول. إننا ندعو الدول إلى تنفيذ التزامها بإقامة نظام فعال للعدالة الجنائية الدولية. ومن جانبنا، فإن كندا وأستراليا ونيوزيلندا ستواصل تقديم دعونا وتعاوننا الكاملين إلى المحكمتين الجنائيتين في هذه المرحلة الحيوية المتسمة بالتحدي من مراحل وجودهما.

السيد شين بونام (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): كما أوجز رئيسا المحكمتين الجنائيتين في التقرير السنوي لكل منهما (A/65/205 و A/65/188) فإن منجزات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا كثيرة لدرجة تجعل من المستحيل إعطاؤها جميعا حقها من الإشادة. والموظفون في المحكمتين والأفراد الذين لم يكشف عن أسمائهم العاملون خلف الكواليس لدعم عمل المحكمتين يستحقون امتناننا واحترامنا الكبيرين على ذلك. يدنو الوقت بسرعة لإغلاق المحكمتين كليهما. ويجب علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن نشعر بالتواضع إزاء المهمة الماثلة أمامنا - وهي أن نخلف تركة حية من ذلك الجهد الهائل.

تمثل المحكمتان جهندا لتطبيق سيادة القانون على من استعملوا سلطاتهم لتمزيق نسيج السلام واقتروا الفظائع التي لا يمكن تصورها. إن مغزى ذلك الجهد لكفالة إقامة العدالة لا يقاس بصورة منعزلة. إنه جزء من حركة أكبر ومستمرة

بأن تتعزز وأن تعطي القوة لتلك القوى الشريرة. هؤلاء الأفراد سيقدّمون إلى العدالة وستنجز ولاية المحكّمتين.

إن جمهورية كوريا ستكون دوماً واحدة من أشد الجهات الداعمة لحركة العدالة الدولية. واتضح أن أعمال المحكّمتين الجنائيتين محورية بالنسبة إلى تلك الحركة. ونحن نتطلع قدما إلى إنهاء عمل المحكّمتين بطريقة سلسة وكفؤة. ذلك هو ما حققناه، ولكنه مجرد البداية. والآن تقع تلك المهمة على كواهلنا، فهاتان المؤسستان ستصبحان ما نصنعه من تركيتهما. أتمنى لمستقبل العدالة الدولية أن يبرز شامخاً على أكتاف المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد أبريكو (غانا) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي المرة الأولى التي أتكلّم فيها منذ توليه الرئاسة، واسمحوا لي أن أضم صوتي إلى عبارات التهاني الحارة التي أعرب عنها رئيس وفد غانا لمعالي رئيس الجمعية العامة أثناء الجزء الرفيع المستوى من المناقشة العامة، وأود أن أكرر أفضل تمنيات وفدي له بالنجاح وهو يترأس أعمال هذه الجمعية خلال دورتها الخامسة والستين.

ويود وفدي أن يشكر الأمين العام على مذكرته (A/65/188 و A/65/205) اللتين تقدمان تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على الترتيب.

ويود وفدي أيضاً أن يعرب عن عميق امتنانه لرئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي تشارلز مايكل دينيس بايرون، ولرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي باتريك روبنسون، على عرضيهما الشاملين لتقريريهما السنويين على الترتيب. ويسرنا أن نطلع على التقدم المحرز فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز لدى المحكّمتين. وإذ نبدي بعض الملاحظات على هذين التقريرين، ندرك أن

المتبقية وللشكل والهيكل اللذين ينبغي أن تتخذهما، فإن من الختمي بشكل مماثل بالنسبة إلينا أن نصل باستمرار تلك المبادرة بسياق أوسع.

لنواصل مراعاة حقوق جميع الأفراد المعنيين ولنقدم تعاوننا ودعمنا إلى السلطات الوطنية. وينبغي للمحكّمتين، كجزء من استراتيجيتهما، أن تكتنفا جهودهما لإحالة المزيد من القضايا إلى الولايات القضائية، ما من شأنه أن يعزز الأجهزة القضائية المحلية وأن يشكل حفازاً للإصلاح القانوني. وفي ذلك الصدد يجب علينا أن نعرب بوضوح عن استمرارية الولاية القضائية بين المحكّمتين والآليات.

ويجب علينا أيضاً أن ندعو الموظفين ذوي التجربة للمحكّمتين إلى أن يقدموا المعرفة والتجربة المؤسستين إلى آليات تصريف الأعمال المتبقية، وخصوصاً عن طريق الإدارة الحكيمة لمخفوظات المحكّمتين. ومن شأن إنشاء نظام منفصل لتنظيم إدارة المخفوظات والوصول إليها، بما في ذلك المعلومات السرية، أن يكون مكاناً طيباً للبدء. يجب علينا أيضاً أن نكفل أن تتوفر للقضاة والمدعين والمحامين على المستوى القطري سبل الوصول إليها، وأيضاً إلى أدوات فهمها.

وإحدى المسائل الأكثر صعوبة التي تواجهنا اليوم هي كون بضعة من الفارين ما يزالون طلقاء. وبوصفهم أفراداً قد تكون مصائرهم ليست ذات أثر يستحق الذكر بالنسبة إلى العالم؛ وما يجعلهم مهمين بالنسبة إلينا وللمجتمعات المحلية المتضررة هو أنهم رموز حية للفظائع والاضطهاد والقسوة - وهي القوى الأكثر سواداً التي تضعف معنويات المجتمع.

واليوم، لندعُ جميع الدول إلى تكثيف التعاون مع المحكّمتين من أجل تحقيق إلقاء القبض على هؤلاء الفارين وتسليمهم. لا يمكننا أن نسمح لثقافة الإفلات من العقاب

والتسعينات، عقد الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في القارة العزم على اتخاذ موقف يتسم بقدر أكبر من الاستجابة والفعالية لمنع نشوب الصراعات أو لاتخاذ الإجراءات الحاسمة والوقت المناسب عندما تفشل جهود المنع. ولذا، على سبيل المثال، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وبموجب الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبناء على توصية من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، قد خوّلت الاتحاد حقا تعاهديا، للتدخل بناء على طلب أية دولة عضو في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

وعملا بهذه الأحكام، قام الاتحاد الأفريقي بإنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية وطلب الدعم اللوجستي والمالي من المجتمع الدولي لكفالة نشر القوة على وجه السرعة لمنع وقوع هذه الجرائم أو لاتخاذ الإجراءات الحاسمة في قارة أفريقيا، بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وانضمت البلدان الأفريقية أيضا إلى توافق الآراء في هذه الجمعية عندما اعتمدت الجمعية الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، خاصة الفقرات ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠، التي وافق فيها قادة العالم على تحمل مسؤولياتهم عن حماية شعوبهم من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

وبينما ننظر في هذين التقريرين عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ينبغي أن نتساءل عما أدى إلى إنشاء هاتين المحكمتين في المقام الأول، ونعمل على إدارة تنوعنا العرقي والإثني بطريقة تنهض بالإدماج الوطني والوحدة الوطنية، وتعزز الانسجام بين الأعراق وتمنع وقوع المذابح الجماعية. ولتحقيق هذه الغاية، شارك وزير خارجية غانا والدانمرك في استضافة اجتماع جانبي في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ حضره وزراء الخارجية وغيرهم من الوزراء من حوالي

الشخص المتهم يفترض أنه بريء إلى أن تثبت إدانته، ولا يغيب عن بالنا التزام المجتمع الدولي بمنع الفظائع الجماعية وردعها وتقديم مرتكبي هذه الجرائم البشعة إلى العدالة.

لقد أسهم الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، شأنه في ذلك شأن الاجتهاد القضائي للمحكمة الخاصة لسيراليون والمحاكم الأخرى المخصصة أو المختلطة، إسهاما كبيرا في تعزيز النظام القانوني للعدالة الجنائية الدولية. ومن شأن الممارسة المتمثلة في المشاركة في عملية الحوار فيما بين قضاة محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الأخرى المخصصة أو المختلطة أن تساعد في تقليل الشواغل إلى الحد الأدنى إزاء تجزؤ القانون الدولي وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، أو معالجتها.

وترحب غانا بالمبادرات الواردة في تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإنشاء سجلات المحفوظات كجزء من إرثيهما لتوجيه سلوك الأفراد والدول في المستقبل. وربما يكون هناك إرث أكثر دواما يتمثل في قيام المجتمع الدولي باستخلاص الدروس المناسبة من إرث المحكمتين أو الاجتهاد القضائي لديهما من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء في هذه المنظمة على اتخاذ التدابير الوقائية. ويجب أن يستمر الاهتمام بالضحايا حتى بعد إنهاء عمل المحكمتين. وبغية تيسير تحقيق إنجاز أهدافهما، فإن الطلبات التي تقدمت بهما المحكمتان لمعالجة مختلف التحديات من حيث الموارد المشار إليها في التقريرين المعروضين على الجمعية تستحق النظر فيها بعناية.

ولن نبالغ مهما قلنا في التأكيد على ضرورة الوقاية. وفي الواقع، ونتيجة لتجارب الحروب المدنية والصراعات الأخرى العنيفة التي وقعت في قارة أفريقيا، بما في ذلك في منطقتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا، خاصة في الثمانينات

السيدة دولاكوفيتش (البوسنة والمهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أرحب بالقاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي تشارلز مايكل دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأشكرهما على تقريريهما الشاملين والمفصلين (A/65/205 و A/65/188) وإحاطتيهما الإعلاميتين في اجتماع اليوم. ونود أن نشيد بالعمل الشاق الذي قاما به في مكافحة الإفلات من العقاب وتفانيهما فيما يتعلق بقضية العدالة، إذ أن كل إجراء اتخذته بصورة قاطعة عن أن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية لن تمر بدون عقاب. وإلى جانب ذلك، لا بد أن نشير إلى العمل الدؤوب الذي يقوم به جميع موظفي المحكمتين.

ولا يسعنا أيضا إلا أن نحيط علما بجميع الجهود التي تبذلها المحكمتان لإنجاز عملهما بنجاح، وأن نقدم لهما كل الدعم الضروري. إننا مقتنعون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بأن إغلاقهما المتسرع سيقوّض إرثهما ويبدّده هائياً، وهو إرث يجسّد، بلا شك، أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها نظام العدالة الجنائية الدولية كما نعرفه اليوم. ونحن نتفق بقوة مع الملاحظات التي أبداها الأمين العام بان كي - مون في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، لدى إحياء الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حين ذكر مكافحة الإفلات من العقاب بدأت جدياً مع إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا. وكانت هاتان المحكمتان رائدتين لبروز العدالة الجنائية الدولية ونفاذ القانون الإنساني الدولي.

لذا، يجب علينا ألاّ ندع الإسهامات الرائدة للمحكمتين في القانون الدولي تقع ضحية الإلحاح على إنهاء ولايتهما، لننتهي بنتائج جزئية وبدون إيجاد حل مناسب.

٢٥ بلدا في مسعى أقاليمي لاستكشاف الطرق للتحرك إلى أبعد من مفهوم إعمال المسؤولية عن حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية على نحو فعال. ومما لا شكّ فيه أن هذا المسعى سيكون مكملاً لمبادرات الأمين العام ومستشاره الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية ومثله الخاص المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية. وفضلاً عن ذلك، قامت حكومة غانا، في أوائل هذا العام، بدعوة الممثل الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية إلى أكرا لتبادل الآراء بشأن اتخاذ التدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، بالتالي، منع الإبادة الجماعية والجرائم الخطيرة الأخرى داخل منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة ببرامج التوعية التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا السابقة والمحاكم الأخرى بهدف تثقيف الشباب والشرائح السكانية الأخرى، لأن الحقيقة تؤكد مرة أخرى أن الحروب تتولد في أفكار الرجال والنساء، وفي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام. ويجب أن نغرس بكل جدّ وحماس ثقافة السلام والتسامح بين جميع الأمم والحضارات.

لقد استجابت الأمم المتحدة للنداء الذي وجهه الاتحاد الأفريقي في إعلان كيغالي للاحتفال بـ ٧ نيسان/أبريل بوصفه يوماً لتخليد ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا وتجديد التزامنا بمنع الإبادة الجماعية في العالم.

وإذ وقعت الفظائع الجماعية مجدداً أو عندما سيكون هناك احتمال بوقوعها، يجب على المجتمع الدولي أن يكون على أهبة الاستعداد وجاهزا لتلبية الدعوة لمنع وقوعها أو لاتخاذ التدابير المناسبة على نحو أفضل من حيث التوقيت وأكثر حسماً مما قام به في الماضي.

من تيسير الوصول إلى محفوظات الحكومة وتيسير مثل الشهود أمام المحكمة. وكان التعاون بناءً بشكل خاص فيما يتعلق بقضايا المادة ١١ مكرراً، المحالة من مكتب المدعي العام إلى دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وقد أُنجزت خمس قضايا من القضايا الست المحالة إلى البوسنة والهرسك بقرارات نهائية.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتأكيد أن دعم البوسنة والهرسك للمحكمتين، وبخاصة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ظلّ ثابتاً طوال السنوات، ونحن اليوم نؤكد مجدداً هذا الدعم مرة أخرى. وبما أننا البلد الأكثر تضرراً من الجرائم الخاضعة لاختصاص إحدى المحكمتين، فإننا لا نستطيع أن نؤكد، بما يكفي، مدى أهمية تحقيق العدالة للضحايا وعائلاتهم، ومساءلة من ارتكبوا تلك الجرائم الفظيعة. لذا، فإننا نعتبر عمل المحكمتين في مكافحة الإفلات من العقاب ذا أهمية بالغة، لأنهما مهضمتا بسيادة القانون في المناطق المتضررة، وحققتنا العدالة لمن هم أكثر معاناة، ومهدتنا الطريق إلى تحقيق المصالحة في نهاية المطاف.

السيد بانين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لكلا رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقريريهما (A/65/205 و A/65/188). والاتحاد الروسي ملتزم التزاماً لا تبديل فيه بفكرة تطبيق العدالة الجنائية الدولية على مرتكبي أفضع الجرائم وحشية بموجب القانون الدولي، وهو يقدر المساهمة البارزة من المحكمتين في إرساء نظام عدالة جنائية دولية، وفي قضية استعادة السلام والعدل في أراضي يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا.

ومساهمة المحكمتين في تطوير ممارسة العدالة الجنائية الدولية ذات أهمية باقية، من المرجح ألا يدرك قيمتها الحقيقية

كما أودّ أن أعرب عن تقديرنا للسفير ماير - هارتغ، على قيادته الحازمة في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين. وتعلّق البوسنة والهرسك أهمية كبيرة على عمل الفريق، وتشيد أيضاً بالوفد النمساوي على توجيه مداولاته بكفاءة، مع المساعدة القيّمة من مكتب الشؤون القانونية، نحو آلية تصريف أعمال كافية ومقنعة، هي التي ستكون إرثاً للمحكمتين.

ومن المشجّع حقاً أنه أثناء الفترة المشمولة بالتقرير للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أُلقي القبض على ثلاثة متهمين فارين إضافيين، ممّا حفّض مجموع عدد الفارين إلى ١٠. ومن جهة أخرى، من المؤسف والمُحبط أن فيليسيان كابوغا وراتكو ملاديتش وغوران هادزيتش استطاعوا حتى الآن الهروب من العدالة وخداع المجتمع الدولي بأسره. ويمكننا أن نناشد المحكمتين الامتثال لاستراتيجية الإنجاز، والعمل بلا كلل بشأن آلية تصريف الأعمال المتبقية، لكن ذلك كله بلا جدوى، إلا إذا اتخذنا خطوات ثابتة وتدابير جدية لتقديم أولئك المجرمين إلى العدالة. وعندئذٍ فقط - أكرر، عندئذٍ فقط - سيمكننا القول إن كل شرط من القرارات التأسيسية للمحكمتين قد استُوفي، ونُفذت ولايتاهما المنوطتان بهما. ولذلك السبب، لا ريب في أن التعاون غير المشروط للمنظمات الدولية والإقليمية وللدول المعنية، أمر لازم وضروري للتنفيذ الكامل لولايتي المحكمتين.

لذا، أؤكد التزام بلدي القوي بواجباته، ودعمنا وتفانينا المؤكّدين لترسيخ العدالة الجنائية الدولية. وتقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المعروض علينا (A/65/205)، فضلاً عن التقارير السابقة، يجسّد ذلك الالتزام من خلال سجل تعاون ثابت وإيجابي بين البوسنة والهرسك والمحكمة. وكما ذكر، فإن سلطات بلدي استجابت بفعالية لجميع طلبات مكتب المدعي العام، بتقديم الوثائق، والتمكين

ويبقى موقفنا ثابتاً بشأن هذه المسألة المبدئية.

وتمديد جميع الإجراءات إلى ما بعد عام ٢٠١٠ وتدابير استثنائي. وحين تكلم أحد الرئيسين هنا، تكلم عن المستقبل. ونودّ أن نؤكد أننا ندرك الفرق بين محكمة مخصّصة ومحكمة كاملة، ونوافق على أنه لا يمكن للمحكمتين أن تُغلّقا عملهما بسرعة. كما ندرك أنه حين حدّدت استراتيجية الإنجاز سنة الانتهاء بعام ٢٠١٠، الذي افترض أنه سيكون الموعد النهائي، ورأت المحكمتان أنهما لا تستطيعان إنهاء عملهما، فإن المحكمتين صححتا ذلك.

ونحن ندرك الأسباب الموضوعية التي جعلت بعض المحاكمات تتباطأ. فعلى سبيل المثال، من المفهوم تماماً سبب وجود موعد نهائي متأخر عن الموعد المقرر أصلاً، لكي تُنهي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قضية سيسيلي، أو وجود تمديد ممكن لعمليات المحكمة بسبب قرار البدء بإعادة محاكمة جزئية لقضية هاراديناوي.

لكننا نرى عدداً من الاختلافات البارزة الأخرى بين المحاكم المخصّصة والمحاكم الكاملة. وستكلم عنهما لاحقاً في وضع أقلّ اتّساماً بالطابع الرسمي.

ونحن مقتنعون تماماً بأنّه ما كان ليتسنى لتفاصيل تلك القضايا أن تشكّل أسساً لتمديد طويل للموعد النهائي للمحكمتين، ولما كان لها أي أثر على التأخيرات المسجّلة من قبل، لو كانت الأعمال منظّمة بصورة ملائمة، وبأننا بلغنا هذه الحالة من خلال خطأ المحكمتين والدول معاً.

وكان ممكناً لمشاكل تمديد المواعيد النهائية أن تكون قابلة للحل تماماً، لو كانت جهود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا نفسيهما، والجمعية العامة ومجلس الأمن وبلدان المنطقتين منسّقة ومتضافرة.

سوى الأجيال المقبلة. وليست لدينا أية تحفّظات إزاء وجوب محاكمة المتهمين لدى المحكمتين، الذين ارتكبوا الجرائم المذكورة، ولا يزالون طلقاء لأسباب مختلفة. لقد دعمنا دائماً وندعم الآن جهود المحكمتين للتعامل مع هؤلاء الفارين. وفي كل سنة، كرّرنا تقديرنا لأعمال المحكمتين، هنا في الجمعية وفي مجلس الأمن كليهما، استجابة لتقارير المحكمتين، ونودّ أن نؤكد مجدداً الآن كل كلمة قلناها سابقاً.

ولكن من المؤسف أنه لا يزال هناك جانب سلبي من أعمال المحكمتين، يقلل من شأن جانبيها الإيجابي. فالمحكمتان تجاوزتا بفترة طويلة المواعيد النهائية لوجودهما، بما يتناقض مع قرارات مجلس الأمن بشأن استراتيجية إنجاز أعمالهما. ونحن مقتنعون بأن هذه الحالة تشكّل إساءة للمجتمع الدولي والمحكمتين نفسيهما معاً، وإننا نعتزم مواصلة الضغط لتسوية هذه المسألة.

وعلاوة على ذلك، فإن فحص التوقعات بدفع أعمال المحكمتين نحو الإنجاز يترك مجالاً ضيقاً للتفاوض. ووفقاً للمعلومات الأخيرة التي قدّمتها المحكمتان هذه السنة، فإن المحكمة الرواندية خطّطت لإغلاق القضايا في مرحلة المحاكمة في عام ٢٠١١، وإغلاق الاستئنافات الأخيرة بنهاية عام ٢٠١٣. وكانت محكمة يوغوسلافيا السابقة تتطلّع إلى إغلاق القضايا في مرحلة المحاكمة في عام ٢٠١٢، وإغلاق دعوى الاستئناف في قضية كارادزيتش في عام ٢٠١٤. ومن الواضح أنّ هذه المواعيد متأخرة كثيراً عن المواعيد المقدّمة في عام ٢٠٠٩ - التي مُدّدت منذ ذلك الحين - بحيث أنه لا يمكن لنا تفادي الشعور بأنّه حتى هذه المواعيد الممددة ليست نهائية. ولا يمكن للمرء إلا أن ينزعج من التمديدات الطويلة المستمرة للمحاكمات، وبخاصة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبالمقارنة، كان أداء المحكمة الرواندية أفضل، حيث قدّمت توقعات أكثر دقة، وتبدو أقرب إلى إنجاز قضاياها.

الصراع، وعلى إرساء سيادة القانون على الصعيد الوطني، وهو ما شكّل أحد التحديات الكبرى لدى إنشاء المحكمتين.

السيد ستار سيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحوا لي أن أبدأ ببيان بالترحيب برئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي باتريك روبنسون، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد دينيس بايرون، وبشكرهما على تقديم التقريرين السنويين للمحكمتين (A/65/205 و A/65/188).

وفي هذا الصدد، أودّ أن أؤكد التزام صربيا الكامل بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبالمساعدة في الإنجاز الناجح لولايتها. وقد أعرب بلدي بوضوح عن إرادته السياسية في هذا الصدد، ونفّذها من خلال جهوده نحو تعاون وثيق ومتواصل مع المحكمة.

وقد أثبتت تلك الإرادة السياسية أيضاً بكون الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا قد أقرّت، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، إعلاناً يُدين الجريمة التي وقعت في سريرينيتشا، وهو عمل ذو أهمية استثنائية لصربيا والمنطقة بأسرها معاً. وبموجب ذلك الإعلان، قدّمت الجمعية الوطنية الدعم الكامل لأعمال الوكالات الحكومية المكلفة بمحاكمة جرائم الحرب، واستكمال التعاون بنجاح مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث تحديد مكان وجود راتكو ملاديتش، والقبض عليه وإحالاته إلى المحكمة للمحاكمة ذات أهمية خاصة.

كما أنّ رئيس صربيا كان حاضراً في نُصْب بوتوكاري التذكاري في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠، للاحتفال بمرور ١٥ سنة على جريمة سريرينيتشا. وقد قال في تلك المناسبة أن صربيا لن تحيد عن جهودها لتعقب مرتكبي جرائم الحرب، وبخاصة راتكو ملاديتش، لكي يكون من الممكن للناس أن يواصلوا العيش معاً.

وفيما يتعلق بأعمال المحكمتين، فإنهما بذاهما قد فعلتا الكثير لتسريع محاكمتهما. ونحن نرحب بالجهود لتسريع الدعاوى، والاستخدام المعقول لمرافق المحكمة وموظفيها في جلسات استماع متزامنة بشأن عدد من القضايا. لكنه يمكن القيام بالمزيد لجعل العمل أكثر فعالية في هذا الصدد.

ومن غير المقبول أن يُضطرّ المدعى عليه في قضية سيسيلي، التي ذكرناها سابقاً، للانتظار أكثر من ستة أعوام لبدء الإجراءات، خلافاً لجميع المواعيد الزمنية الإجرائية المعقولة، ولحقّه في محاكمة سريعة. وهذه الحالة تنتهك حتى المفاهيم الإنسانية الأولية للعدالة. ونعتقد أنه من الممكن السعي إلى دعم تسريع المحاكمات، وإلى طريقة تكفل الاستخدام الأمثل لعمل القضاة ووقتهم.

وقد كانت هناك أمثلة على نجاح واضح في مجابهة ذلك التحدي. فنحن مُعجبون إعجاباً خاصاً بقدرة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في قضية بوبوفيتش، على دعم ذروة أعباء العمل للقضاة والمدّعين العامين والدفاع، وإنا مقتنعون بأنه يمكن دعم هذه الوتيرة المكثفة في قضايا أخرى أيضاً.

ويمكن تعزيز الإنجاز الناجح لولايتي المحكمتين، إذا أمدهما الدول في المنطقة بالمزيد من التعاون الصادق. ونحن ندعو تلك الدول إلى مواصلة تيسير أعمال المحكمتين بفعالية، بتوفير المعلومات اللازمة في وقتها المناسب، والمساهمة في البحث عن أفراد لا يزالون طلقاء. وينبغي لنا أن ندعم دعماً خاصاً رغبة عدد من الدول في أن تتيح للمحكمة الفرصة للمدّعين لكي يقضوا فترة أحكامهم في ذلك البلد، وفي حالة رواندا، أن تتولّى تلك الدول عدداً من القضايا الخاضعة لاختصاصها الوطني. وسيكون ذلك دليلاً على التطور المطرد للمؤسسات القانونية في مناطق ما بعد

تسليمه. وبالإضافة إلى الأشخاص المتهمين بأخطر الجرائم، سلمت صربيا المحكمة جميع الأشخاص المتهمين بإهانة المحكمة. وملاديتش وهادزيتش هما الفاران الوحيدان المتبقيان. ولا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك حيال عزم سلطات جمهورية صربيا على القبض على ملاديتش وهادزيتش وتسليمهما إلى المحكمة. وتعتبر صربيا تقديم هذين الفارين إلى العدالة، شأن ٤٣ فاراً قبلهما، في مصلحتها العليا.

وتدرك صربيا تماماً الاقتراحات والشواغل المتعلقة بالفارين، التي أعرب عنها رئيس المحكمة في تقريره، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر S/PV.6342). ووكالات صربيا الأمنية، التي تستثمر جهوداً ضخمة لتقديم ملاديتش وهادزيتش إلى العدالة، منفتحة لجميع توصيات مسؤولي المحكمة واقتراحاتهم. ونرى أنه من المهم جداً تزويد مكتب المدعي العام بمعلومات تفصيلية بشأن جميع التدابير الجاري اتخاذها في ذلك الصدد.

وأثناء زيارة رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى بلغراد مؤخراً، أطلق مشروع إقليمي يهدف إلى تدريب المحاكم في بلدان يوغوسلافيا السابقة على محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب. وترى صربيا أن التعاون مع المحكمة، ومحاكمة جرائم الحرب في محاكم وطنية، شرطان مسبقان أساسيان لإرساء الحقيقة الكاملة بشأن جرائم الحرب المرتكبة أثناء الصراعات المسلحة في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. ويشكل ذلك أيضاً مساهمة هامة في تطبيع مجتمعات المنطقة.

لذا، نحن ملتزمون التزاماً ثابتاً بمواصلة التعاون الرفيع المستوى مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفيما يتعلق بالجوانب التقنية للتعاون مع المحكمة، نرى أنه تمّ التوصل إلى مستوى رفيع من التعاون والحفاظ عليه طوال السنوات العديدة الماضية، وهو ما أثبتته بإسهاب التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومما جعل ذلك ممكناً، العمل المكثف من جانب الوكالات الحكومية المختصة لجمهورية صربيا والمحكمة كليهما، فضلاً عن علاقات الائتمان والثقة المبنية بينهما. واليوم، تقوم علاقات مهنية ممتازة بين ممثلي المؤسسات الصربية وممثلي المحكمة، وهذا أمر واضح.

ولإثبات مستوى التعاون القائم، اسمحوا لي أن أبرز ما يلي. لقد استجابت صربيا حتى الآن استجابة كاملة لجميع الطلبات تقريباً، التي تلقّتها من المحكمة، والمتعلقة بتوفير التوثيق، والوصول إلى محفوظات وكالات الحكومة الصربية، وتقديم الإعفاءات للإدلاء بإفادات في الإجراءات أمام المحكمة وجميع الجوانب التقنية الأخرى من التعاون. وكما ذكر في تقرير رئيس المحكمة، كان تعاون صربيا بشأن هذه المسائل حسن التوقيت وكافياً.

ونعتبر أنه من المهم بصورة استثنائية إشارة التقرير إلى أن صربيا قدّمت إلى المحكمة المواد التي ضبطتها أثناء تفتيش مسكن أسرة راتكو ملاديتش، الذي قامت به وزارة الشؤون الداخلية في جمهورية صربيا في شباط/فبراير ٢٠١٠. وشملت المواد التي ضبطت كتيبات ملاديتش، أي مذكرات مكتوبة بخط اليد عن زمن الحرب، في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦. وكما ذكر في التقرير، شملت تلك المواد أيضاً أدلة قيمة جداً في قضايا أخرى معيّنة معروضة أمام المحكمة.

وسلمت صربيا إلى المحكمة ٤٣ متهماً بارتكاب جرائم حرب، بينما أقدم شخص واحد على الانتحار قبل

وفي ذلك الصدد، نرحب بقراري مجلس الأمن ١٩٣١ (٢٠١٠) و ١٩٣٢ (٢٠١٠)، اللذين مدّدا عقود الخدمة لما مجموعه ٣٩ قاضياً. وعلاوة على ذلك، دعا القراران الهيئات الأخرى المعنية في الأمم المتحدة إلى استكشاف السبل لمعالجة مسألة التوظيف، بينما المحكمتان توشكان على إنجاز أعمالهما.

ولا يمكن للمحكمتين أن تنفّذا ولايتهما بنجاح، بدون التعاون الكامل من الدول. فمن الأهمية بمكان أن تقدّم الدول دعمها المطلق لكلتا المحكمتين. ويجب عليها جميعاً أن تحترم التزاماتها بتقديم المساعدة الكاملة والفعّالة لهما.

وهنا، نودّ أن نسلط الضوء على تحديّين، هما بالتحديد إنفاذ الأحكام والفارّون المتبقّون. ويجب أن تشاطر المزيد من الدول المسؤولية عن إنفاذ الأحكام. ونحن نشجّع الدول على الدخول في اتفاقات بشأن إنفاذ الأحكام، وتنطلّع إلى المزيد من تلك الاتفاقات الجاري إبرامها.

وعدم التمكن من إلقاء القبض على الفارّين المتبقّين، لا يزال يشكلّ مصدر قلق عميق لنا. فمن غير المقبول أن يبقى مرتكبو الجرائم الدولية الخطيرة هارين من المحاكمات القانونية. ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بالقبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمتين بدون إبطاء. ويسرّني أن ألحظ التصميم الذي أعرب عنه للتوّ زميلي ممثل صربيا من هذه المنصة.

ويسرّنا أن نعلن أنه ألقى القبض على ثلاثة فارّين منذ التقرير الأخير (A/64/205). لكنّ هناك ١٢ فارّاً لا يزالون طُلّقاء. ولا يمكننا أن نرتاح حتّى يتمّ الإمساك بالفارّين الباقين ويُساقوا للمثول أمام المحكمة. فالإفلات من العقاب ليس خياراً.

وينبغي أن تكون كيفية التعامل مع المسائل المتبقية للمحكمة، مسألة معلقة لدى مجلس الأمن. ومع أننا نحیی

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن النرويج داعمة قوية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وللمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والمعايير والإنجازات الرفيعة للمحكمتين مجسّدة في أحكامهما المبرّرة جيداً، وفي تقريريهما السنويين المعروضين علينا (A/65/188 و A/65/205). وأودّ أن أشكر رئيسي المحكمتين، القاضيين بايرون وروبنسون، على تقريريهما الوافيين. إنهما يقدّمان سرداً تفصيلياً للتقدم المحرز أثناء السنة الماضية.

لقد قدّمت المحكمتان مساهمات هامة في القانون الجنائي الدولي. وطوّرتا فقها قضائياً حدّد معايير للمحاكم الوطنية، فضلاً عن المحاكم الدولية الأخرى. وبمحاكمتها بفعالية لمرتكبي أفظع الجرائم الدولية، لم تحقّق العدالة للضحايا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة فحسب، بل حقّقنا أيضاً إنجازات بارزة في مكافحة الإفلات من العقاب على الفضائع الجماعية عموماً.

وأودّ أن أركّز على ثلاث مسائل محددة أساسية لنجاح أعمال المحكمتين. وهي: أولاً، جهودهما الدؤوبة لتنفيذ استراتيجية إنجازهما؛ ثانياً، تعاون الدول الأعضاء؛ وثالثاً، العمل بشأن المسائل المتبقية.

وكلتا المحكمتين تعملان بجدية للوفاء بولايتهما. وإننا نحییهما على التزامهما بتنفيذ استراتيجيات إنجازهما، بينما هما تكفلان الاحترام الكامل لمعايير أصول المحاكمات والمبادئ القانونية الأساسية.

ويجب أن تواصل المحكمتان تنفيذ أعمالهما بنشاط، لكنّ هذا المسعى ليس خالياً من العقبات. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت المحكمتان صعوبات في تحقيق الأهداف المرسومة في استراتيجيات إنجازهما، نتيجة التأثير المقلق لتناقص عدد الموظفين.

الأمن الشامل والكامل لشهود الإبادة الجماعية. وعلاوة على ذلك، وكما ذُكر في التقرير، واصلت حكومة بلدي دعم تحقيقات الادعاء والدفاع كليهما، بتوفير الوثائق اللازمة للمحاكمات.

ولا تزال حكومة رواندا ملتزمة بمواصلة تقديم دعمها الكامل لاستراتيجية إنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على النحو الوارد في تقرير مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

بيد أن وفدي يأسف للتأخير في الوفاء بالموعد النهائي لإنجاز العمل، وينوه بالتزام المحكمة بالفراغ من المحاكمات الابتدائية في عام ٢٠١١ ومن النظر في حالات الاستئناف بنهاية عام ٢٠١٣.

وكما يشير التقرير، لا تزال رواندا تتعاون، وستظل تتعاون، مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل إزالة أي عوائق تحول دون إحالة القضايا التي ستظل معلقة بنهاية ولاية المحكمة إلى ولاية القضاء الرواندي. وقد جرت إصلاحات قانونية عديدة في ذلك الصدد اعترفت بها المحكمة الدولية.

وفي الوقت نفسه، يشكر وفدي المحكمة على إحالتها إلى رواندا ملفات ٢٥ من المشتبه فيهم. وقد فتحت تحقيقات بحق أولئك المشتبه فيهم من دون توجيههم إليهم حتى نتمكن من اتخاذ الإجراءات القانونية الملائمة. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجدداً حقيقة أن طلبنا إحالة ملفات القضايا التي لم تفصل فيها المحكمة الدولية بعد يقوم بصورة رئيسية على حقيقة أن القضايا التي تنظر فيها المحكمة قد ارتكبتها مواطنون روانديون بحق مواطنين روانديين داخل رواندا. علاوة على ذلك، من الملائم ملاحظة أن الأدلة والشهود من رواندا، وأن العدالة التي تؤديها المحكمة سيكون لها تأثير أكبر على رواندا منه على بقية العالم.

المحكمتين على جهودهما، فإننا نحثهما أيضاً على ضمان تنفيذ أكبر قدر ممكن من العمل المتعلق بالمسائل المتبقية قبل مواعيد الإنجاز.

وإننا نرحب بالعمل الجاري في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين وبالدمع المقدم من الأمانة لعامة. وفيما يتعلّق بتحديد أماكن آليات تصريف الأعمال المتبقية، تدعم النرويج نهجاً يدمج دمجاً كاملاً احتياجات محاكم أخرى مدعومة من الأمم المتحدة، وينبغي الاستفادة بشكل كامل من أوجه التآزر الممكنة.

واستمرار أنشطة تصريف الأعمال للمحكمتين، جزء هام من إرثهما البعيد المدى، وهو هام لمشروعيتيها وللقانون الجنائي الدولي عموماً. والنرويج داعمة قوية لسيادة القانون والعدالة الجنائية، وستواصل العمل بفعالية لمساعدة المحكمتين في بلوغ مواعيد إنجازهما للمحاكمات.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي، على الفرصة التي أتحتوها لوفد بلدي لكي يتكلم في هذه المناقشة. إنّ الوفد الرواندي يشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على تقديم تقريريهما (A/65/188 و A/65/205)، وينوّه بجهودهما الحثيثة لتنفيذ أعمالهما بنجاح، بحيث ينجزان المهمة النبيلة المتمثلة في تحقيق العدالة للإنسانية.

وأثناء الفترة قيد النظر، واصلت حكومة جمهورية رواندا تقديم التعاون اللازم لتمكين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من تنفيذ الولاية الموكولة إليها من مجلس الأمن. وواصلت تيسير الوصول إلى الشهود، سواء كانوا للدفاع أو للادعاء، وضمان انتقالهم الميسر إلى أروشا. وفي ذلك الصدد، واصلت الحكومة تعزيز قسم دعم الشهود والمجني عليهم، المنشأ في مكتب المدعي العام في كيغالي، بغية ضمان

إليها المحكمة، وهي نتائج يؤيدها التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ذلك الاتجاه المثير للقلق لن يساعد على تحقيق السلم والمصالحة اللذين كافح الروانديون كفاحاً مريراً من أجل تحقيقهما. لذلك فإن الحكومة تدعو مرة أخرى إلى تقديم من ينكرون الإبادة الجماعية التي تعرض لها التوتسي إلى العدالة عملاً بالقانون الرواندي، وهو نفس القانون الذي طبقتة بلدان أخرى عديدة في حالات إبادة جماعية أخرى.

وفي ختام كلمتي، نؤكد مجدداً على دعوتنا المحكمة إلى مواصلة مساعيها الهادفة إلى احترام استراتيجية إنجازها إلى أقصى حد ممكن، مع كفالة تحقيق العدالة بإحالة القضايا المتبقية إلى الولاية القضائية الرواندية. ومرة أخرى، نحدد تأكيد دعمنا الكامل للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال هذه المرحلة الحرجة من مراحل اختتام عملها.

السيد ماينا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يهنئ وفدي رئيس الجمعية على انتخابه لتولي رئاسة مداوات الجمعية في دورتها الحالية. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين، ونود أن نؤكد للرئيس دعم كينيا الكامل له وهو يقوم بتصريف مهامه أمام الجمعية. وأشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على التقرير الشامل المقدم إلى الجمعية (A/65/188) عملاً بالنظام الأساسي المنشئ للمحكمة.

بيد أن كينيا تلاحظ مع شعور بالقلق المزاعم المستمرة للمدعي العام للمحكمة بأن المتهم الهارب السيد فيليسيان كابوغا يعيش في كينيا. لقد أوضحت كينيا في مناسبات عديدة موقفها من هذه المسألة أمام مجلس الأمن والجمعية العامة. وأعيد تأكيد ذلك الموقف مرة أخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٠ أمام مجلس الأمن (S/PV.6342).

وأود أن أوضح منذ البداية أن كينيا ليس لها ما تكسبه من إيواء السيد كابوغا، لا سيما أن كينيا ورواندا

وترحب حكومتي بإلقاء القبض على ثلاثة من المتهمين الهاربين خلال الفترة قيد النظر، وهم غيرغوار نداهيمانا، وإيدلفونس نيزيماننا وجان - بوسكو اوينكيندي، ونحن نشكر مرة أخرى حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على تعاونهما في ذلك الصدد. ونشكر كذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على استمرار مساعيها لإلقاء القبض على الفارين العشرة الباقين. كما تعرب الحكومة عن شكرها للحكومات كندا وبلجيكا وفنلندا والسويد وفرنسا على جهودها في البحث عن المشتبه بارتكابهم إبادة جماعية الموجودين في تلك البلدان وتقديمهم إلى المحاكمة. غير أننا نأسف لكون بعض البلدان لم تتعاون بعد مع المحكمة أو مع الحكومة الرواندية التعاون الضروري؛ لذلك نحن نؤيد الدعوة التي وجهها رئيس المحكمة في ذلك الصدد.

في كثير من الأحيان أكدت حكومتي آراءها بشأن نقل سجلات المحكمة الدولية بعد انتهاء ولايتها إلى رواندا. ويقوم طلبنا على حقيقة أن تلك الوثائق تمثل جزءاً لا يتجزأ من تاريخنا. فهي ضرورية من أجل المحافظة على ذكرى الإبادة الجماعية، لأنها تضطلع بدور أساسي في تربية الأجيال القادمة ومنع وقوع حالات إبادة جماعية في المستقبل. ونحن نحيط علماً بالعملية الجارية لتحديد الوجهة النهائية لتلك السجلات، ونعرب مرة أخرى عن استعدادنا للمشاركة في مناقشات الأمم المتحدة حول هذا الموضوع.

واسمحوا لي مرة أخرى بأن أعرب عن قلق حكومتي بخصوص مسألة بالغة الأهمية، ألا وهي الاتجاه المتزايد لدى محامي الدفاع وعدد من الأكاديميين إلى التهوين من حقيقة الإبادة الجماعية وإنكارها علناً، بالرغم من أن مجلس الأمن قد اعترف بها من خلال إنشاء هذه المحكمة نفسها. ويبني هؤلاء الحقوقيون، الذين تكلموا بحرية في وسائل الإعلام العالمية، ملاحظاتهم على تفسير مغلوط للنتائج التي خلصت

أوامر من المحكمة العليا تقضي بتجميد الحسابات المصرفية في كينيا.

ولم تنمر حتى الآن التحقيقات المشتركة التي قامت بها كينيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مزاعم رؤية المتهم الهارب في كينيا. ويواصل فريق التحقيق المشترك القيام بمهمته بدعم كامل من الحكومة الكينية. وتعلم المحكمة بالتفاصيل المرتبطة بالتحقيقات والإجراءات المتخذة. لذلك فإن كينيا ترى أن الادعاءات المستمرة التي تقول بأنها متهاونة في إلقاء القبض على السيد كابوغا ادعاءات مضللة وخبيثة ولا قيمة لها. وفي هذا الصدد، نحث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والوكالات الدولية على توسيع بحثها عن السيد كابوغا ليشمل ولايات أخرى.

وفي الختام، يؤكد وفدي مجدداً التزام كينيا بدعم سيادة القانون. وستستمر كينيا في العمل بشكل وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ذلك الصدد.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديرنا لرئيسي المحكمتين، القاضيان بايرون وروبنسون، على تقريريهما الشاملين الزاخرين بالمعلومات بشأن الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ حتى ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٠ (A/65/188 و A/65/205). ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. لكنني أود أن أؤكد هنا على بعض البنود الأخرى.

لقد شكل أداء المحكمتين القوي، الهادف إلى محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية محاكمة بلا هوادة، أساساً لثقافة ناشئة للمساءلة، وأداة للتذكير الدائم بأن الجرائم الخطيرة، بغض النظر عن مرتكبيها، لن تمر بدون عقاب. وترحب كرواتيا باستمرار التزام المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين

تتمتعان على الدوام بعلاقات ممتازة وودية. فعلى العكس، لقد تعاوننا دائماً وعملنا عن كثب مع المحكمة من أجل تعقب المشتبه بضلوعهم في الإبادة الجماعية واعتقالهم وتسليمهم فعلاً إلى المحكمة الدولية ليواجهوا العدالة. ومن المهم الإشارة إلى أن الحكومة الكينية ألفت القبض على ١٤ من المشتبه فيهم وسلمتهم إلى المحكمة الدولية لمحاكمتهم. وتستطيع الجمعية أن تلاحظ أن هذا أكبر عدد من المتهمين تقوم ولاية قضائية واحدة بالقبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمة الدولية.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أبرمت كينيا معاهدة تسليم مجرمين مع جمهورية رواندا تنص، فيما نصت عليه، على تسليم المشتبه بضلوعهم في الإبادة الجماعية. لقد اضطلعت حكومة كينيا على الدوام بدور رئيسي في نقل الشهود إلى المحكمة في أروشا وتوفير الحماية لهم وتسهيل حركتهم من أجل أن تكفل خدمة قضية العدالة على وجه السرعة. ومن أجل تلك الغاية، أنفقنا موارد كبيرة في شكل موارد مادية ومعدات وموظفين، إسهاماً في خدمة سيادة القانون والعدالة.

في عام ٢٠٠٧ شكلت الحكومة الكينية فريق تحقيق مشتركاً للبحث عن السيد فيليسيان كابوغا والقبض عليه وتجميد كل الأصول التي يملكها وحساباته المصرفية، بما في ذلك حسابات شركائه في كينيا. وأدى ذلك الفريق مهمته وكان يرفع تقارير دورية بالنتائج التي توصل إليها إلى الحكومة الكينية والمحكمة الدولية. وكان من بين ما توصل إليه الفريق أن زوجة السيد كابوغا كانت تستثمر في قطاع العقارات وأن عوائد الإيجارات الجمعة كانت تذهب إلى مؤسسة مالية محلية. وكشفت التحقيقات الإضافية أن تلك الأموال تم نقلها وإيداعها في حساب الزوجة في بلجيكا، حيث تقيم زوجة السيد كابوغا وأطفاله ومعهم جوازات سفر بلجيكية. وقد حصل النائب العام لدينا على الفور على

ملاديتش وغوران هادزيتش، لا يزالان فارين من العدالة لمدة طويلة جداً - وصلت في حالة ملاديتش إلى أكثر من ١٥ عاماً. ويجب أن يكون واضحاً تماماً أن محاكمة هؤلاء الهاربين لا تتوقف على تواريخ استراتيجية إنجاز المحاكمات، ونحن نحث الدول الأعضاء على بذل كل ما بوسعها من أجل كفالة إلقاء القبض على هذين المتهمين الهاربين ونقلهما ليكونا رهن الاحتجاز لدى المحكمة بصورة عاجلة. ونحن نشاطر تماماً رئيس المحكمة الرأي الذي مفاده أن عدم تقديم ذينك الشخصين إلى العدالة من شأنه أن يترك وصمة على إسهام الأمم المتحدة في بناء السلام في يوغسلافيا السابقة وأنه لا يزال مصدر قلق شديد فيما يتعلق بحسن إقامة العدل.

وترحب كرواتيا بزيادة التعاون بين بلدان المنطقة في محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب، كما ترحب بالتفاعل بين المحكمة ومكتب المدعى العام والسلطات الوطنية المختصة المسؤولة عن محاكمات جرائم الحرب. وفي ذلك السياق، نحن نرحب بمشروع المدعين العامين المكلفين بشؤون الاتصال، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، وهو يهدف إلى استقدام المدعين العامين في المنطقة للعمل كمُدعين مكلفين بشؤون الاتصال في إطار مكتب المدعى العام للمحكمة.

واسمحوا لي أيضاً بأن أعرب هنا عن شعورنا بالارتياح لزيارة رئيس المحكمة القاضي روبنسون إلى كرواتيا بدعوة من رئيس المحكمة العليا في كرواتيا. وفي تلك المناسبة التقى القاضي روبنسون أيضاً برئيس كرواتيا ورئيس الوزراء ووزير العدل وغيرهم من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، وناقش معهم العديد من المسائل المهمة المتصلة بمحاكمة كرواتيا لجرائم الحرب المحلية، وتدشين مشروع إدارة إرث المحكمة، والإعلان عن خطط لقيام مؤتمر جديد بشأن إرث المحكمة، ومركز آلية تصريف الأمور المتبقية وخطط إنشاء مراكز إعلامية للمحكمة بالمنطقة.

عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ باستراتيجية إنجازها للمحاكمات والوصول إلى نتائج نهائية لعملها وفقاً لولايتها وبدون التضحية بالإجراءات القانونية الواجبة. وفي ذلك السياق، تؤيد كرواتيا مساعي رئيس المحكمة الرامية إلى المزيد من توحيد المهام الأساسية للمحكمة وتحسينها بهدف تسريع إجراءاتها وجعل عملها أكثر كفاءة.

لم يكن القصد من وراء المحاكم المخصصة الدولية إطلاقاً أن تكون بديلاً للمحاكم الوطنية، بل بدلاً من ذلك تعزيزها ومساعدتها لكي تضطلع بالمهام المنوطة بها بالصورة الملائمة. وفي ضوء ذلك، وتماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تؤيد كرواتيا الدعوات الموجهة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لإحالة كل القضايا الملائمة إلى الولايات الوطنية المختصة، لتسهم بذلك في إنجاح استراتيجية المحكمة للخروج. وقد أظهر بلدي بوضوح قدرته على إجراء محاكمات لأشد القضايا حساسية، بما في ذلك القضية التي أحالتها إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومن دواعي سرورنا أن التقرير الحالي قد أكد حسن استجابة كرواتيا العامة لاحتياجات مكتب المدعى العام للمحكمة. وتلتزم كرواتيا بقوة بالتعاون التام والمفتوح مع المحكمة، والدليل على ذلك علاقة العمل الوثيقة والمكثفة التي نشأت بين مكتب المدعى العام والحكومة الكرواتية على كل المستويات. وقد اتخذنا تدابير ملموسة إدارية وتحقيقية وقضائية بهدف تلبية طلبات مكتب المدعى العام إلى أقصى حد ممكن. وقد لقيت هذه الجهود اعترافاً في قرار الدائرة الابتدائية الأولى في قضية غوتوفينا وآخرين.

واسمحوا لي بأن أعرب مرة أخرى عن قلق بلدي العميق حيال حقيقة أن اثنين من المتهمين، وهما راتكو

وأخيراً، ترحب كرواتيا بعمل فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بشأن المسائل المتبقية، بما في ذلك محاكمات كبار المتهمين الهاربين المتبقين. وتولي كرواتيا اهتماماً خاصاً لإيجاد حلول عادلة وعملية لتصريف المهام المتبقية للمحكمتين فيما يتعلق بمستقبل محفوظات المحكمتين، والاتصال مع مكتب المدعي العام، واستكشاف طرائق تنفيذ الأحكام. وفي ذلك الصدد، رأينا أن المناقشات المفتوحة والشفافة التي جرت بشأن هذه المسائل في ظل القيادة النمساوية للفريق العامل كانت مجدية جداً. ونحن نتابع تلك المناقشة عن كثب، ونقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعمنا وتعاوننا الكاملين للمساعي الرامية إلى إيجاد أكثر الحلول الملائمة لهذه القضايا وأكثرها فعالية من حيث التكلفة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة بندي جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البندين ٧١ و ٧٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجلسة العامة المخصصة لمتابعة السنة الدولية للاهتمامات البالغة الصغر، المقررة أصلاً يوم الاثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في الساعة ١٠/٠٠، في إطار البند ٢٤ (أ) "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)"، قد أرحئت إلى يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في الساعة ١٠/٠٠، وستعقد في قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.